

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

استمرار النمو السريع للقطاع غير المنتج للنفط في مارس

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضيالمصادر: بنك الرياض، S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 23 مارس 2023.

تعليق

قال دكتور نايف الغيث، رئيس الباحثين الاقتصاديين في بنك الرياض:

"لا تزال ظروف الأعمال إيجابية بشكل قوي في نهاية الربع الأول من عام 2023، حيث ساعد تحسن ظروف السوق وزيادة الإنفاق التنموي على تعزيز الطلب في القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وشهد كل من الإنتاج والطلبات الجديدة توسعًا حادًا، مما زاد الضغط على الطاقة الإنتاجية في الشركات غير المنتجة للنفط. ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات التوظيف في جميع القطاعات وكان النمو في التوظيف من بين أقوى معدلات النمو في السنوات الخمس الماضية.

"من أهم النقاط في تقرير هذا الشهر هو انتعاش الصادرات، حيث واصلت الشركات غير المنتجة للنفط تسجيل تحسن قوي في الطلب من العملاء الأجانب لسببين: أولاً، أن التحسن في المشهد الصناعي قد خلق أرضية إيجابية للمنتجين لتنويع خطوط إنتاجهم والمنافسة في الأسواق الخارجية وزيادة حصتهم في السوق. ثانياً، أدى الانخفاض الأخير في قيمة الدولار الأمريكي إلى جعل هذه السلع ميسورة التكلفة ومتاحة لعدد من الاقتصادات التي تضررت بالتضخم.

"على الرغم من الرياح المعاكسة العالمية مثل أزمة الائتمان الأخيرة وتزايد حالة عدم اليقين، أظهرت الشركات السعودية غير المنتجة للنفط درجة قوية من الثقة تجاه النشاط المستقبلي في شهر مارس. وكانت السياسات الحكومية الداعمة وتحسن مستويات الطلب من أسباب هذا التفاؤل."

النتائج الأساسية

ارتفاع حاد في الإنتاج ولكن بوتيرة أقل

الطلب القوي يدعم المشتريات والتوظيف

المنافسة في السوق تحدّ من ارتفاع أسعار البيع

أشارت بيانات شهر مارس الصادرة عن بنك الرياض PMI® في المملكة العربية السعودية إلى توسع سريع آخر في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في نهاية الربع الأول من عام 2023، رغم تراجع هذا التوسع عن المستوى شبه القياسي الأعلى في ثماني سنوات المسجل في شهر فبراير. حيث استمر الإنتاج والأعمال الجديدة في الارتفاع بشكل ملحوظ، مما ساعد على تحقيق المزيد من النمو في التوظيف والمشتريات. ومع ذلك، جاء الارتفاع الأخير في الطلب في وقت تواجه فيه الشركات صعوبات لتمرير التكاليف المتزايدة للعملاء، مع وجود منافسة شديدة في السوق أدت إلى ارتفاع أسعار البيع بشكل طفيف.

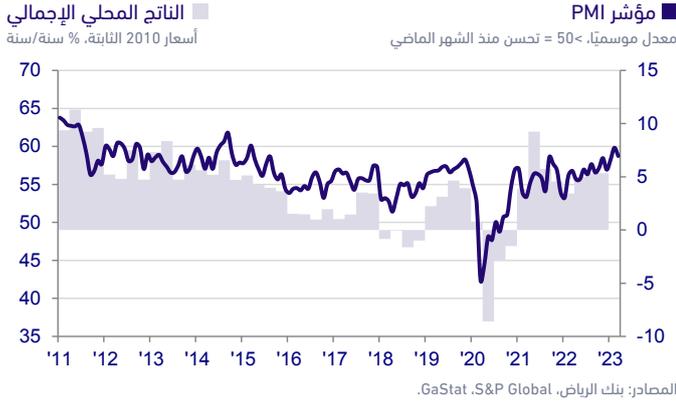
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمديري المشتريات PMI® (PMI) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل المؤشر الرئيسي 58.7 نقطة في شهر مارس، منخفضًا من المستوى شبه القياسي الأعلى في ثماني سنوات وهو 59.8 نقطة في شهر فبراير، لكنه ظل أعلى بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة). وأشارت القراءة إلى تحسن ملحوظ في ظروف التشغيل، وكان من بين أقوى معدلات التحسن منذ بدايات عام 2015.

وسجلت الشركات غير المنتجة للنفط بشكل خاص ارتفاعًا حادًا في الأعمال الجديدة في شهر مارس، حيث ساعد تحسن ظروف السوق وزيادة الإنفاق على التنمية في تعزيز الطلب. وأضافت بعض الشركات أن الزيادة المعتدلة نسبيًا في أسعار الإنتاج قد ساعدت على نمو المبيعات، في حين ارتفعت الطلبات من العملاء الأجانب مرة أخرى. وفي حين انخفض معدل نمو الطلبات الجديدة الإجمالية منذ شهر فبراير، إلا أنه ظل ثاني أسرع معدل في عام ونصف.

ساعد استمرار زيادة الأعمال الجديدة على تحقيق زيادة ملحوظة في مستويات الإنتاج، وكانت الزيادة الأخيرة أقل بشكل طفيف من مستوى شهر فبراير القياسي لكنه ظلت كبيرة بشكل عام. وفي حين تمكنت الشركات بشكل عام من استيعاب أعباء العمل، كانت القدرة الاستيعابية أقل، حيث انخفضت الأعمال المتراكمة بأدنى معدل في عشرة أشهر.

في الوقت نفسه، ظلت الشركات غير المنتجة للنفط واثقة من ارتفاع النشاط خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ولم تتغير درجة التفاؤل عن شهر فبراير وكانت أقوى من الاتجاه الذي شهدناه خلال السنوات الثلاث الماضية. وأشارت



الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-9666+ داخلي 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

بدر العبد القادر
محلل اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-9666+ داخلي 2469
bader.al-abdulqader@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 461 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 030 447 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة
katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

الشركات إلى أن الطلب المتزايد والسياسة الحكومية الداعمة كانا داعمين في كثير من الأحيان للنظرة المتفائلة.

أدت مستويات الثقة القوية والرغبة في تعزيز القدرات الاستيعابية إلى قيام الشركات بزيادة أعداد موظفيها في شهر مارس. وعلى الرغم من التراجع الطفيف منذ شهر فبراير، إلا أن ارتفاع معدل التوظيف كان من بين الأسرع في السنوات الخمس الماضية.

كما سعت الشركات إلى زيادة مخزونها من مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى زيادة حادة أخرى في نشاط الشراء. ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات المخزون بأعلى معدل لها منذ شهر أغسطس 2022. واستفادت الشركات التحسن القوي في أداء الموردين، والذي كان الأكبر خلال عام تقريبًا.

في الوقت نفسه، ارتفع تضحك تكلفة مستلزمات الإنتاج الذي واجهته الشركات غير المنتجة للنفط إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر خلال شهر مارس، مدفوعًا بارتفاع تكاليف المواد الخام وأجور الموظفين. وفيما يتعلق بأجور الموظفين، أدت الجهود المبذولة لتعويض العاملين عن ارتفاع تكاليف المعيشة إلى ارتفاع الرواتب بأكبر معدل منذ شهر سبتمبر 2016.

ومع ذلك، ارتفع متوسط مبيعات الشركات غير المنتجة للنفط بشكل طفيف فقط في نهاية الربع الأول، مع تراجع وتيرة الزيادة إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل عام 2022. ووفقًا للأدلة المنقولة، فقد تراجعت الشركات عن رفع الأسعار بسبب المنافسة القوية في السوق، حتى أن بعض الشركات المشاركة ذكروا أنهم قاموا بخفض أسعارهم.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلب الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.
[ihsmarkit.com/products/pmi.html](https://www.ihsmarkit.com/products/pmi.html)

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Index Managers' Purchasing" Index و (PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إرهاق) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.